مصطلح الحديث
للفرقة الأولى

تعريفات أولية:

1- علم المصطلح:

- هو علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن، ومن حيث القبول والرد.

- **موضوعه :** السند والمتن من حيث القبول والرد.

- **ثمرته:** تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

2- الحديث:

أ- **لغةً:** الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس.

ب- **اصطلاحا:** ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

3- الخبر:

أ- **لغة:** النبأ.

ب- **اصطلاحا:**

فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاءه عن غيره .

4- الأثر :

أ- **لغة:** بقية الشيء .

ب- **اصطلاحا:**

وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال .

5- الإسناد:

سلسلة الرجال الموصِلة للمتن .

6- السند

أ

أ- لغةً: المعتمد، وسمي كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه، ويعتمد عليه .

ب- اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة للمتن .

7- المتن :
أ- لغةً: ما صلب وارتفع من الأرض .
ب- اصطلاحًا: ما ينتهي إليه السند من الكلام

8- المسنَد: "بفتح النون "
أ- لغةً: اسم مفعول، من أسند الشيء إليه، بمعنى: عزاه ونسبه إليه .
ب- اصطلاحًا: الحديث المرفوع المتصل سندا.

9- المسنِد: "بكسر النون "
- هو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية .

10 – المحدِّث :
- هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطَّلِع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها .

11- الحافظ :
- هو أرفع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

12- الحاكم :
هو من أحاط علما بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا اليسير، وهذا على رأي بعض أهل العلم .

الفصل الأول

الباب الأول: الخبر

الفصل الأول: تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين :

1- فإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين، فهو المتواتر .

2- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين، فهو الآحاد .

المبحث الأول: الخبر المتواتر

1- تعريفه :

أ- لغةً: هو اسم فاعل، مشتق من التواتر، أي التتابع، تقول: تواتر المطر، أي تتابع نزوله .
ب- اصطلاحًا: ما رواه عدد كثير، تُحِيل العادة تواطُؤَهم على الكذب .

- شرح التعريف:

ومعنى التعريف: أن المتواتر هو الحديث أو الخبر الذي يرويه فيكل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر

.

2- شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي :
أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوالٍ، المختار أنه عشرة أشخاص.
ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند .
ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب .
د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو ....أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا، فلا يسمى الخبر حينئذ متواتر.

3- حُكْمُهُ :

المتواتر يفيد العلم الضروري، أي العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقا جازما، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته .

4- أقسامه :

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي
أ- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه
مثل حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". رواه بضعة وسبعون صحابيا.
ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه
مثل : أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث، كل حديث منها

فيه أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها -وهو الرفع عند الدعاء- تواتر باعتبار مجموع الطرق .

5- وجوده:

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث: " نضر الله امرأ"، وغيرها كثير؛ لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدا بالنسبة إليها.

****

المبحث الثاني: خبر الآحاد

1- تعريفه:

أ- **لغةً:** الآحاد: جمع أحد، بمعنى: الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد.

ب- **اصطلاحًا:** هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

2- حكمه:

يفيد العلم النظري؛ أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

- يُقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام :

أ) المشهور . ب) عزيز . ج) غريب .

أ) المشهور

1- تعريفه:

أ- **لغةً:** هو اسم مفعول من "شهرت الأمر" إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره.

ب- **اصطلاحًا:** ما رواه ثلاثة فأكثر -في كل طبقة- ما يبلغ حد التواتر.

2- مثاله : حديث: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور العلماء، ...."

3- المستفيض:

أ- **لغةً:** اسم فاعل، من "استفاض" مشتق من فاض الماء وسمي بذلك لانتشاره.

ب- **اصطلاحًا:** -هو أخص من المشهور؛ لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور.

4- المشهور غير الاصطلاحي :

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر؛ فيشمل:

أ- ما له إسناد واحد.

ب- وما له أكثر من إسناد.

ج- وما لا يوجد له إسناد أصلا.

5- أنواع المشهور غير الاصطلاحي :

له أنواع كثيرة، أشهرها:

أ- **مشهور بين أهل الحديث خاصة:** ومثاله: حديث أنس: " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان "

ب- **مشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام:** مثاله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده".

ج- **مشهور بين الفقهاء:** مثاله: حديث: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق".

د- **مشهور بين الأصوليين:** مثاله: حديث: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". صححه ابن حبان، والحاكم.

هـ- **مشهور بين النحاة:** مثاله: حديث: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه". لا أصل له.

و- **مشهور بين العامة:** مثاله: حديث "العجلة من الشيطان." أخرجه الترمذي وحسنه.

6- حكم المشهور:

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح ابتداء، لكن بعد البحث يتبين أن منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، ومنه الموضوع أيضا لكن إن صح المشهور الاصطلاحي، فتكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

ب) العزيز

1- تعريفه:

أ -لغة: هو صفة مشبهة، من "عز يعز" بالكسر، أي قل وندر، أو من "عز يعز "بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته، بمجيئه من طريق آخر.

ب- اصطلاحا: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

2- شرح التعريف:

يعني ألا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين؛ أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

هذا التعريف هو الراجح، كما حرره الحافظ ابن حجر، وقال بعض العلماء: إن العزيز: هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

3- مثاله:

ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين".

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة.

ج) الغريب

1- تعريفه:

أ- لغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

ب- اصطلاحا: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

2- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولو في واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل.

3- تسمية ثانية له: هو "الفرد"

4- أقسامه:

يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين، هما: "غريب مطلق" و"غريب نسبي."

أ- الغريب المطلق "أو الفرد المطلق ":

1- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما يتفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده.

2- مثاله: حديث "إنما الأعمال بالنيات" تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدة من الرواة.

ب- الغريب النسبي"أو الفرد النسبي ":

1- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته واحد عن أولئك الرواة.

2- مثاله: حديث "مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر". تفرد به مالك، عن الزهري.

3- سبب التسمية: وسمي هذا القسم بـ "الغريب النسبي"؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

4- من أنواع الغريب النسبي:

هناك أنواع من الغرابة، أو التفرد يمكن عدها من الغريب النسبي؛ لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين،

وهذه الأنواع هي:

أ- **تفرد ثقة برواية الحديث:** كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان.

ب- **تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين:** كقولهم: "تفرد به فلان عن فلان" وإن كان مرويا من وجوه أخرى عن غيره.

ج- **تفرد أهل بلد أو أهل جهة:** كقولهم: "تفرد به أهل مكة، أو أهل الشام."

د- **تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى**
كقولهم: "تفرد به أهل البصرة، عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام، عن أهل الحجاز.

----

5 - تقسيم آخر له:

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى:

أ- **غريب متنا وإسنادا:** وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد

ب - **غريب إسنادا، لا متنا:** كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر. وفيه يقول الترمذي: "غريب من هذا الوجه ".

****

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد – من مشهور وعزيز و غريب – بالنسبة إلى قوته و ضعفه إلى قسمين وهما :

أ) **مقبول :** وهو ما تَرجَّح صدق المُخبر به , **وحكمه :** وجوب الاحتجاج به .

ب)**مردود :** وهو مالم يتَرجَّح صدق المُخبر به , **وحكمه :** أنه لا يُحتج به ولا يجب العمل به .

****

الفصل الثانى

الخبر المقبول

المبحث الأول : أقسام المقبول :

ينقسم الخبر المقبول - بالنسبة إلى تفاوت مراتبه - إلى قسمين رئيسين، هما: صحيح وحسن. وكل منها ينقسم إلى قسمين فرعيين، هما: لذاته ولغيره، فتئول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام؛ هي:

-1صحيح لذاته.

-2صحيح لغيره.

-3حسن لذاته.

-4حسن لغيره.

وإليك البحث في هذه الأقسام تفصيلا:

الصحيح:

1- تعريفه:

أ- لغة: الصحيح: ضد السقيم.

ب- اصطلاحا: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

2- شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، **وهذه الأمور هي:**

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

3- شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا خمسة، وهي: "اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم العلة، عدم الشذوذ."

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحا.

4- مثاله:

ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: **"حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور".**

فهذا الحديث صحيح؛ لأن:

أ - **سنده متصل:** إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة2 مالك، وابن شهاب، وابن جبير، فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين.

ب، جـ - **ولأن رواته عدول ضابطون:** وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل

1- عبد الله بن يوسف: ثقة متقن .

2- مالك بن أنس: إمام حافظ .

3- ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متَّفقٌ على جلالته وإتقانه .

4- محمد بن جبير: ثقة .

5- جبير بن مطعِم: صحابي .

د- **ولأنه غير شاذ:** إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه

هـ- ولأنه ليس فيه علة من العلل .

5- حُكْمُهُ :

- وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به .

6- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح "

أ- لا أنه مقطوع بصحته . المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة .

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ .

7- هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا؟

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقا. ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوي عنده. فمن تلك الأقوال: أن أصحها:

أ- الزهري، عن سالم عن أبيه ← روي ذلك عن إسحاق بن راهويه، وأحمد

ب- ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي ← روي ذلك عن ابن المديني والفلاس

ج- الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله ← روي ذلك عن ابن معين

د- الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي ← روي ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة

هـ- مالك، عن نافع، عن ابن عمر ← روي ذلك عن البخاري .

8- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

⬅أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

أ - **أيهما أصح:** والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا، وأوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ب- **هل استوعبا الصحيح، أو التزماه؟** لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه.

فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول".

وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه".

جـ- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح" .

د- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟

1- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف .

2- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف .

هـ - أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما؟

تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها .

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من التنصيص على صحته .

9- مراتب الصحيح :

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك، وعلى تمكن باقي شروط الصحة يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح ثلاث مراتب، بالنسبة لرجال إسناده، وهذه المراتب هي:

أ- **فأعلى مراتبه:** ما كان مرويا بإسناد من أصح الأسانيد كمالك، عن نافع، عن ابن عمر .

ب- **ودون ذلك رتبة:** ما كان مرويا من طريق رجال هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كرواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس .

ج- **ودون ذلك رتبة:** ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة، كرواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة .

- ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث،

⇦ **وهذه المراتب هي :**

1- ما اتفق عليه البخاري ومسلم (وهو أعلى المراتب)

2- ثم ما انفرد به البخاري .

3- ثم ما انفرد به مسلم .

4- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .

5- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.

6- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه .

7- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما .

10- معنى قولهم: " متفق عليه "

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيخين، أي اتفاق الشيخين على صحته.

الحسن

1- تعريفه :

أ- **لغةً:** هو صفة مشبهة، من "الحسن" بمعنى الجمال .

ب- **اصطلاحًا:** "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة " .

2- حُكْمُهُ :

هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة .

3- مثاله :

ما أخرجه الترمذي قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف..... " الحديث

فهذا الحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن غريب

4- مرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد "

أ- قول المحدثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح " .

ب- وكذلك قولهم: **"هذا حديث حسن الإسناد"** دون قولهم: **"هذا حديث حسن"**؛ لأنه قد يصلح أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علة. فكأن المحدِّث إذا قال **" هذا حديث صحيح"** قد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أما إذا قال: **"هذا حديث صحيح الإسناد"** فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة وضبطهم، أما نفي الشذوذ، ونفي العلة عنه، فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منهما .

- لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأن الأصل عدم العلة، وعدم الشذوذ .

5- معنى قول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح "

إن ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت

مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي وملخصه ما يلي :

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر، فالمعنى: " أنه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر" .

ب- وإن كان له إسناد واحد، فالمعني " أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين " .

6- الكتب التي من مظنَّات الحسن :

لم يفرد العلماء كتبا خاصة بالحديث الحسن المجرد، كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

أ- جامع الترمذي المشهور بـ "سنن الترمذي".

ب- سنن أبي داود .

ج- سنن الدارقطني .

الصحيح لغيره

1- تعريفه :

هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه. وسمي صحيحا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت من ذات السند الأول، وإنما جاءت من انضمام غيره له.

ويمكن تصوير ذلك بمعادلة رياضية على الشكل التالي : حسن لذاته + حسن لذاته= صحيح لغيره

2- مرتبته :

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته .

3- مثاله :

حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " .

قال ابن الصلاح: "فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل

الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته،فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أُخَرَ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح" .

الحسن لغيره

1- تعريفه :

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه .

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما :

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه .

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه ، أو جهالة في رجاله .

2 - مرتبته :

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته .

- وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته .

3- حُكْمه :

هو من المقبول الذي يُحتج به .

4- مثاله :

ما رواه الترمذي وحسنه، من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم، فأجاز" .

قال الترمذي: "وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وعائشة، وأبي حدرد " .

فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه .

خبر الآحاد المقبول المُحتَفُّ بالقرائن

1- توطئة :

وفي ختام أقسام المقبول أبحث في الخبر المقبول المحتفِّ بالقرائن. والمراد بالمحتفِّ بالقرائن الخبر الذي أحاط واقترن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط .

وهذه الأمور الزائدة التي تقترن بالخبر المقبول تزيده قوة. وتجعل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى الخالية من تلك الأمور الزائدة، وترجحه عليها .

2- أنواعه :

الخبر المقبول المحتفُّ بالقرائن أنواع، أشهرها :

أ- ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر. فقد احتفَّت به قرائن، منها :

1 - جلالتهما في هذا الشأن .

2- تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما .

3- تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر .

ب- المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل .

جـ- الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريبا :

كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد، عن الإمام الشافعي، ويرويه الإمام الشافعي عن الإمام مالك، ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي كذلك غيره في الرواية عن الإمام مالك .

3- حكمه :

هو أرجح من أي خبر مقبول من أخبار الآحاد، فلو تعارض الخبر المحتفُّ بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة، قدم الخبر المحتفُّ بالقرائن .

المبحث الثاني
تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به، وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به، وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث، وهما: "المحكم ومختلف الحديث" ، و" الناسخ والمنسوخ " .

****

المحكَم، ومختلِف الحديث

1- تعريف المحكم :

أ- **لغة:** هو اسم مفعول، من "أحكم" بمعنى أتقن .

ب- **اصطلاحا:** هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله1. وأكثر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة جدا بالنسبة لمجموع الأحاديث .

2- تعريف مختلِف الحديث :

أ- **لغة:** هو اسم فاعل، من "الاختلاف" ضد الاتفاق. والمراد بمختلف الحديث: الأحاديث التي تصلنا، ويخالف بعضها بعضا في المعنى، أي يتضادان في المعنى .

ب- **اصطلاحا:** هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما .

أي هو الحديث الصحيح، أو الحسن الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة، ويناقضه في المعنى ظاهرا، ويمكن لأولي العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول .

3- مثال المختلف :

أ- **حديث: " لا عدوي ولا طيرة "** .... الذي رواه مسلم، مع

ب- حديث " **فر من المجذوم فرارك من الأسد** " الذي رواه البخاري .

فهذا حديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول ينفي العدوى، والثاني يثبتها وقد جمع العلماء بينهما، ووفقوا بين معناها على وجوه متعددة، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر، ومفاده ما يلي :

4- كيفية الجمع بينهما :

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين، أن يقال: إن العدوى منفية وغير ثابتة، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: " لا يعدي شيء شيئا " وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الأبل الصحيحة، فيخالطها، فتجرب: "فمن أعدى الأول؟ " يعني: أن الله تعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني، كما ابتدأه في الأول.

5- ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية :

أ- إذا أمكن الجمع بينهما: تعين الجمع، ووجب العمل بهما .

ب- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه :

1- فإن علم أحدهما ناسخا: قدمناه، وعملنا به، وتركنا المنسوخ .

2- وإن لم يعلم ذلك: رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجها أو أكثر، ثم عملنا بالراجح .

3- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر -وهو نادر- توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح .

6- أهميته ومن يَكمُلُ له :

هذا العلم من أهم علوم الحديث؛ إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له ويمهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يشكل عليهم منه إلا النادر .

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم، وحسن اختيارهم. كما زلت فيه أقدام من خاض غماره من بعض المتطفلين على موائد العلماء.

ناسخ الحديث ومنسوخه

1- تعريف النسخ:

أ- لغة: له معنيان: الإزالة. ومنه: نسخت الشمس الظل. أي أزالته

والنقل، ومنه : نسخت الكتاب، إذا نقلت ما فيه. فكأن الناسخ قد أزال المنسوخ، أو نقله إلى حكم آخر

ب- اصطلاحا: رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم منه متأخر .

2- أهميته وصعوبته، وأشهر المبرزين فيه :

معرفة ناسخ الحديث من منسوخه علم مهم صعب، فقد قال الزهري: "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا " ناسخ الحديث من منسوخه .

وأشهر المبرزين فيه هو الإمام الشافعي. فقد كانت له فيه اليد الطولى، والسابقة الأولى. قال الإمام أحمدُ لابن وارة -وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا، قال: فرطت؛ ما علمنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي .

3- بم يعرف الناسخ من المنسوخ؟

يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور :

أ- **بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم:** كحديث بريدة في صحيح مسلم : " كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تذكر الآخرة " .

ب- **بقول صحابي :** كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: "كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار ". أخرجه أصحاب السنن .

جـ - **بمعرفة التاريخ :** كحديث شداد بن أوس مرفوعا: " أفطر الحاجم والمحجوم " ؛ نسخ بحديث ابن عباس " أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم" ؛ فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع .

****

تمت بفضل الله